

4- ترسل الطعون من طرف المكلفين بالضريبة إلى رئيس لجنة الطعون وتخضع للقواعد الشكلية المنصوص عليها في المادتين 73 و 75 من هذا القانون. (3)

المادة 81: 1- تبدي لجان الطعن رأيا حول طلبات المكلفين بالضريبة المتعلقة بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسم على القيمة المضافة، والرامية إما إلى تصحيح الأخطاء المرتكبة في الوعاء أو حساب الضريبة، و إما الاستفادة من حق ناجم عن حكم تشريعي أو تنظيمي.

2- تلزم لجان الطعن بإصدار قرارها حول الطعون المرفوعة إليها بالقبول أو بالرفض صراحة في أجل أربعة (04) أشهر ابتداء من تاريخ تقديم الطعن إلى رئيس اللجنة. فإن لم تبد اللجنة قرارها في الأجل المذكور أعلاه، فإن صمتها يعتبر رفضا ضمنيا للطعن. وفي هذه الحالة، يجوز للمكلف بالضريبة أن يرفع دعوى إلى المحكمة الإدارية في أجل أربعة (04) أشهر ابتداء من تاريخ إنقضاء الأجل الممنوح للجنة لكي تبت في الطعن.

3- يجب أن تعزل الآراء الصادرة عن اللجان، كما يجب في حالة عدم المصادقة على تقرير الإدارة، أن تحدد مبالغ التخفيض أو الإحفاء الذي قد يمنح للشاكي. و تبلغ التخفيضات أو الإعفاءات المقررة إلى المكلف بالضريبة إثر انتهاء اجتماع اللجنة من طرف الرئيس. و يبلغ القرار للمكلف بالضريبة في أجل شهر واحد، حسب الحالة، من طرف مدير المؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجوارحي للضرائب.

4- عندما يعتبر رأي اللجنة غير مؤسس، فإن مدير المؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجوارحي للضرائب يعلق تنفيذ هذا الرأي على أن يبلغ الشاكي بذلك. وفي هذه الحالة، تقوم هذه السلطات برفع طعن ضد رأي اللجنة إلى المحكمة الإدارية في غضون الشهرين (2) المواليين لتاريخ استلام ذلك الرأي. (4)

المادة 81 مكرر: تنشأ لجان الطعن الآتية:

(1) تنشأ لدى كل دائرة، لجنة طعن للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة والرسم على القيمة المضافة وتتشكل من:

- رئيس الدائرة أو الأمين العام للدائرة، رئيسا؛

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو أحد نوابه، لمكان ممارسة المكلف بالضريبة لنشاطه؛

- مدير المؤسسات الكبرى أو مدير المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، لمكان ممارسة المكلف بالضريبة لنشاطه؛

المادة 81 مكرر : تتقأ لجان الطعن الآتية:

(1) تتقأ لدى كل دائرة، لجنة طعن للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة والرسم على القيمة المضافة وتتشكل من:

- رئيس الدائرة أو الأمين العام للدائرة، رئيساً؛

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو أحد نوابه، لمكان ممارسة المكلف بالضريبة لتشاطفه؛

- رئيس مقتضية الضرائب المختص إقليمياً أو، حسب الحالة، مسؤول مصلحة المنازعات للمركز الجوارى للضرائب؛

- عضوين (2) كاملي العضوية و عضوين (2) مستخلفين لكل بلدية تعينهم الجمعيات أو الإتحادات المهنية.

وفي حالة غياب هؤلاء، يتم اختيار الأعضاء من طرف رؤساء المجالس الشعبية البلدية من بين المكلفين بالضرائب بالبلدية الذين يحوزون معلومات كافية لتنفيذ الأشغال المسندة للجنة. يجب أن يكون الأعضاء من جنسية جزائرية وأن يكون سنهم خمساً وعشرين (25) سنة على الأقل، وأن يتمتعوا بحقوقهم المدنية. ويتم تعيينهم خلال الشهرين (02) المواليين للتجديد العام للمجالس الشعبية البلدية.

وتكون مدة عهنتهم هي نفس مدة عهدة المجلس الشعبي البلدي. وفي حالة الوفاة أو الإستقالة أو العزل لتصرف أعضاء اللجنة، على الأقل، يتم القيام بتعيينات جديدة ضمن نفس الشروط. يقوم بمهام الكاتب موظف للضرائب له على الأقل رتبة مفتش، يعينه، حسب الحالة، المدير الولائي للضرائب أو رئيس المركز الجوارى للضرائب.

يخضع أعضاء اللجنة للإلتزام بالسِر المهني المنصوص عليه في المادة 65 و ما يليها من قانون الإجراءات الجنائية.

تبدي هذه اللجنة رأيا حول ما يأتي:

- الطلبات التي تتعلق بالعمليات التي يقل مجموع مبلغها من الحقوق والغرامات (الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة) عن مليونين دينار (2.000.000) أو يساويها والتي سبق أن أصدرت الإدارة بشأنها قراراً بالرفض الكلي أو الجزئي.

- الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة التابعون لإختصاص المراكز الجوارية للضرائب.

تجتمع اللجنة بناء على استدعاء من رئيسها مرة واحدة في الشهر^(*)

و لا يصح اجتماع اللجنة إلا بحضور أغلبية الأعضاء، و تستدعي اللجنة المكلفين بالضريبة المعنيين أو ممثليهم لسماع أقوالهم. ولهذا الغرض، يجب على اللجنة أن تبذلهم الإستهداء قبل عشرين (20) يوماً من تاريخ انعقاد اجتماعها.

يجب أن تتم الموافقة على آراء اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً. و تبلغ هذه الآراء، التي يمضيها رئيس اللجنة بواسطة الكاتب، حسب الحالة، إلى المدير الولائي للضرائب أو رئيس المركز الجوارى للضرائب في أجل عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ اختتام أشغال اللجنة.

(2) تتقأ لدى كل ولاية، لجنة للطعن في الضرائب المباشرة و الرسم على القيمة المضافة و تتشكل من : - حاص يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليمياً، رئيساً؛